20021210-0001-2

لجنة اهالي
المخطوفين والمفقودين
في لبنان

بيروت في ٢٠٠٢/١٢/١٠

جانب رئيس وأعضاء اللجنة النيابية لحقوق الإنسان

بمناسبة الذكرى ال٥٤ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تذكّر لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان بما يلي :

- إنّ مئات العائلات ما زالت تنتظر تحديد مصير أحبائها الذين خطفوا وفقدوا خلال سنوات الحرب .
- في كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ ، تم تشكيل لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم ، أنهت اللجنة عملها بعد ستة أشهر بتقرير أوصت بموجبه بإعلان وفاة كل من مضى على خطفه أربع سنوات وما فوق.
- في كانون الأول من العام ذاته ، أفرجت السلطات السورية عن ٥٤ شخصاً من سجونها ، وتبيّن أنّ في عدادهم أشخاصاً من بين الذين أوصت اللجنة الرسمية إياها بإعلان وفاتهم .
- وفي كانون الثاني من العام ٢٠٠١ ، تم تشكيل هيئة رسمية جديدة لتلقي شكاوى أهالي المفقودين حدد لها مهلة ستة أشهر لإنجاز مهمتها ترفع بعدها تقريراً إلى مجلس الوزراء بنتيجة عملها . وقد جرى تمديد لمهلة عمل الهيئة من ستة أشهر إلى سنة ونصف انتهت في أوائل حزيران الماضي ، والصمت سيد الموقف . لا تمديد معلن ، ولا تقرير أنجز ورُفع إلى مجلس الوزراء .

لذلك ، نطالب لجنتكم أن تتحمل مسؤولياتها لجهة اتخاذ الخطوات والإجراءات الآيلة إلى الدفاع عن حقوق شريحة كبيرة من المواطنين ، ولجهة الضغط على المجلس النيابي كي يتحمل هو أيضاً مسؤولياته من خلال مساءلة الحكومة عن سبب تقاعسها وعدم مطالبة الهيئة الرسمية بتقديم تقرير بنتيجة عملها .

لقد أثبتت السنوات أن سياسة الدولة في لفلفة الموضوع وفي التسويف والمماطلة لم تجدِ نفعاً في طيّ القضية وإماتتها . لذا آن الأوان لختم هذا الملف عل أسس إنسانية حضارية .

من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان